

رأى في تنقيح الأحاديث

للأستاذ محمود أبو رية

استبشرنا خيراً حينما أهاب بالعلماء الأستاذ الكبير الشيخ محمود شلتوت ليدعومهم إلى العناية بكتابتهم فيعملوا على تخليص تفسيره مما شابه من الاسرائيليات التي شوهت جماله وأذهبت نوره، وقلنا لعل هذا العمل الطيب يكون مقدمة لأن يجعل شيخ الأزهر هذا الكتاب الكريم إمامهم في أخذ العقائد والعبادات والأحكام منه ويسيروا بنوره في هذه الحياة حتى يكونوا هداة بحق، ومن ثم يتبين لأهل الأرض جميعاً أن هذا الدين خير الأديان وأنه صالح لكل زمان ومكان. ومنذ أيام كنت أحدث مع الأستاذ الكبير صاحب الرسالة في هذا الأمر الذي دعا إليه الأستاذ شلتوت وكان مما قلته له، أن تخليص تفسير القرآن من الاسرائيليات يجب أن يسبقه أو يكون معه تطهير الأحاديث التي هي (السنن القولية) مما انبت فيها من الموضوعات، إذ ما أصيب الإسلام بشئ، أشد وأنكى مما أصيب به في ناحية هذه الأحاديث الموضوعة. وما كانت الاسرائيليات التي تدست إلى التفسير إلا جزءاً منها؛ ذلك بأن أعداء الإسلام وأصحاب الأهواء لما رأوا أنه لا يمكنهم أن يضربوا المسلمين من قبل كتابهم لأنه جاءهم من طريق التواتر، ونسخه منتشرة بين أرجاء الأرض، وكثير من المسلمين يحفظونه عن ظهور قلوبهم فلا يستطيعون بذلك أن يزيدوا فيه حرفاً أو يبدلوا منه كلمة، عمدوا إلى الحديث عن الرسول صلوات الله عليه فلعبت فيه أيديهم ونالوا به مآربهم، وغر المسلمين الأولين أن أولئك الذين يظنون الكفر والحقد يرتدون لباس الإسلام ويميلون بأحكامه، قبلوا منهم ما رَوَوْا وصدقهم فيما حدثوا. وناهيك بما فعل كتب الأخبار ووهب بن منبه وغيرها. ولقد كان للمسلمين مما وضعه أولئك الأعداء في الأحاديث مشكلات كثيرة في الدين والحس والعلم لم نخلص منها حتى اليوم. فإذا أردنا الإصلاح حقاً كان علينا

أن نبدأ بالحديث فننخل كتبه ولا نُبقي فيها غير الصحيح مما يخالف متواتر النقل وصرح العقل وما أثبتته العلم وما شهد به الحسن؛ وإننا إن فعلنا ذلك لا نكون قد خرجنا عن قواعد رجال الحديث أنفسهم فقد قالوا^(١) : إن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والملاحظة أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي

وقالوا : ليس كل ما صح سنده يكون متنه صحيحاً، ولا كل ما لم يصح سنده يكون متنه غير صحيح

وكذلك قالوا^(٢) : « ولا يلزم في إجماع الأمة على العمل بما فيها » البخاري ومسلم » إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ومتى تم لنا ذلك واستقام كان تخليص التفسير في الاسرائيليات وغيرها سهلاً يسيراً ؛ أما إذا وقف بنا الأمر عند تفسير كتاب الله تعالى ، وتركنا كتب السنة تحمل ما تحمل ، فإن عملنا يكون ناقصاً ، وظل المسلمون على ما هم فيه من الاختلاف بين الفرق والتعصب بين المذاهب ، ذلك بأن الأحاديث - كما لا يخفى - هي مرجع كل الطوائف ومأخذ كل المذاهب .

هذا ما حدثت به الأستاذ الزيات ، فكان من جوابه أن جماعة كبار العلماء قد تداركت هذا الأمر ، وإنك ستجد ما قرروه في العدد القادم من « الرسالة » . ولما طلع علينا هذا العدد ٤٤٦ وقرأت فيه قرار الجماعة ، عجبت من أنهم لم يلتفتوا إلى أمر السنة إلا لرغبة أتتهم من غيرهم ، كأن هذا الأمر العظيم ليس له خطر عندهم . على أني رأيت أن أعلق بكلمة صغيرة على قرار الجماعة في أمر السنة ووضع كتاب فيها ، وأرجو أن تنال هذه الكلمة منهم الرضا والقبول

تقول الجماعة : إنها ستضع مؤلفاً يجمع الأحاديث التي تصلح للاحتجاج والتي لا تصلح مع بيان درجتها ، وكلمة (تصلح

(١) ص ٨٢ من شرح أئمة السيوطي للمحدث الفقيه الشيخ أحمد شاكر

(٢) ص ١٢٦ من كتاب توجيه النظر للملازمة طاهر الجزائري

في جهله ولا في تركه ، وما هو موكول إلى اجتهد لأفرد ،
وما هو خاص باجتهاد الأئمة (الخلفاء والأمراء والقضاة الخ)
هذه هي الطريقة الحكيمة التي أرشد إليها هذا الإمام تكبير
وهي جذيرة بأن تنال مكاناً محترماً بين جماعة كبار العلماء . فمن لم
يأخذوا بها فلا أقل من أن يسترشدوا بما جاء فيها
هذا ما رأينا أن نعلق به على قرار جماعة كبار العلماء . ونرجو
لكي يخرج هذا العمل الجليل كاملاً أن تولاه أختكم من كبار
المحدثين الفقهاء ، أمثال المحدث الفقيه الشيخ أحمد شكري

وإن أمل المسلمين جميعاً لكبير في أن الأستاذ الأكبر شيخ
الجامع الأزهر سيمد جماعة كبار العلماء بروح منه حتى تفيض بقوة
لأداء ما قرره من تفسير كتاب الله تفسيراً صحيحاً وتنقيح سنة
الرسول صلوات الله عليه ؛ لأن هذا العمل ولا رب هو أجل عمل
تقوم به هذه الجماعة في هذا العصر لتتفع المسلمين بين مشارق
الأرض ومغاربها في دينهم ودنياهم

(الصورة)

محمد أبو برة

للاحتجاج) مطلقة المعنى ، فكما تصلح الحجة القوية للاحتجاج ،
فإن الحجة الضعيفة تصلح كذلك !

فإذا أخذنا بهذه القاعدة ، ظل باب الضعيف مفتوحاً للاحتجاج
به ، ورجعنا إلى قول بعض الأئمة ، في أن الضعيف يقوى بتعدد
طرقه ، وكأننا لم نضع شيئاً . ونحن بما نرجو في تنخل السنة ،
إنما نريد إخراج كل ضعيف مهما تعددت طرقه ، لأن الضعيف
ضعيف ولو تعددت أسانيده ، وإذا كانوا قد قالوا في الصحيح :
إنه يعطى الظن فترى ما ذا يعطى الضعيف ؟ !

على أن هذا الإطلاق يجعل المسلم في حيرة من أمره ، إذ
لا يعرف ما هي الأحاديث التي يحتج بها في أصول الدين ، ولا ما هي
التي يحتج بها في فروعه . فالواجب أن يكون وضع كتاب
السنة على غير هذه الطريقة . وإني أعرف هنا طريقة في تنقيح
كتب الأحاديث ، وهي لإمام السنة في هذا العصر المرحوم السيد محمد
رشيد رضا ، وقد كان هو يريد أن يعمل بها ، ولكن النية
حالت بينه وبين ما كان يريد .

ذلك أني كنت حدثته قبل موته بنحو عامين في أن يخدم
السنة بتنقيح كتبها ؛ فكان جوابه لي رحمه الله أنه لم يأسف على
شيء فاته في الحياة أسفه لعدم قيامه بهذا الواجب ، وتغنى لو أطال
الله عمره لينهض به . وبعد شهور كتبت إليه أذكره بهذا العمل
وأسأله عن الطريقة التي تنفع في هذا التنقيح إذا تهيأت أسبابه .
فكتب لي رضي الله عنه جواباً كأنه كان يخاطب به كل من يريد
أن يعالج هذا العمل ، وإننا ننقلها إليهم ونرجو أن ينفعوا بها
في عملهم ، قال (١) :

« ... إن على المسلمين أن ينقحوا كتب السنة ويصنعوا للناس
صفوة السنة التي بين بها الرسول صلى الله عليه وسلم كتاب الله
وأمر أصحابه بتبليغها للناس ، فعمل خلفاؤه وسائر علمائهم ذلك
وقاموا به خير قيام على حين لم يكن معهم كتاب مخطوط غير
كتاب الله ، ويصنعوا لهم ما هو قطي الدلالة والرواية لا عذر لأحد

(١) من كتاب السيد رحمه الله مؤرخ ٤ شوال سنة ١٣٥٢ -

جداول السنوات الهجرية والميلادية

يحتاج الباحثون في التاريخ الإسلامي في كل وقت إلى
مقارنة السنوات الهجرية بالميلادية وقد عني المؤرخون الأوربيون
بدراسة هذا الموضوع لما له من الأثر البالغ في تسهيل عملية
الدرس وكتاب اللقنات كولونيل سير دلسيلي هايج هو عمدة
المؤرخين في هذا الصدد وقد عني بنقله إلى اللغة العربية فضيلة
الأستاذ الجليل الشيخ عبد العزيز مصطفى المراغي أخرج
في جامعات لندن وأستاذ التاريخ الإسلامي بكلية أصول الدين
فسد بذلك قصصاً كبيراً في ناحية البحث التاريخي . والزم
توزيعه عبد الرحمن بيومي الملاحظ بكلية الشريعة وهو يطلب
منه وثمنه خمسة قروش